المشنوق: ترحيل النفايات خيار اضطراري

نظمت وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فندق «موفنبيك» أمس، احتفالاً لتسليم إفادات للشركات الخاصة التجارية والصناعية التي صرحت طوعياً لوزارة البيئة عن انبعاثاتها في عام 2014 للغازات الدفيئة التي تسبب الاحتباس الحراري وتساهم في تغير المناخ على المستوى العالمي، وذلك وفقاً لقرار وزير البيئة رقم 1/99 تاريخ 2013/4/11.

حضر الاحتفال وزير البيئة محمد المشنوق والممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في لبنان فيليب لازاريني، وحشد من المؤسسات الخاصة.

بعد تعريف من رئيسة مصلحة تكنولوجيا البيئة سمر مالك، تحدث الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان فيليب لازاريني فرأى «أنّ اللقاء الذي يأتي بعد اختتام قمة باريس التي اعتمدت اتفاقية دولية جديدة في شأن تغير المناخ يترجم عملياً التزام لبنان محاربة تغير المناخ من خلال خفض الانبعاثات وتطوير أساليب التكيف مع الآثار السلبية لهذه الظاهرة».

ورحب «بجهود وزارة البيئة لوضع آليات جمع معلومات بطريقة دقيقة ومستدامة من جميع القطاعات، ومنها القرار الوزاري 1/99»، مؤكداً «أنّ دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبنان في مرحلة جديدة من الحوكمة المناخية مستمر».

وألقى وزير البيئة كلمة أشار فيها إلى «أنّ خطة لبنان المناخية من الخطط النادرة في المنطقة العربية التي تقدم مساهمة كمية (بالأرقام) وليس فقط مساهمة نوعية (سردية)، مما يجعل لبنان بلداً تقدمياً في مكافحة تغير المناخ»، لافتاً إلى «أنّ الدولة اللبنانية التزمت خفض 15 في المئة من انبعاثاتها للغازات الدفيئة بحلول عام 2030 بشكل غير مشروط، وخفض 15 في المئة إضافية في حال توافر الدعم الدولي لتنفيذ مشاريع صديقة للمناخ».

وتطرق المشنوق إلى مشكلة النفايات، فقال: «نحن نعيش وسط 760 مكباً عشوائياً هي التي تطلق الانبعاثات أيضاً، وعلينا معالجتها بينما لا تساعد القوى السياسية الحكومة ووزارة البيئة على إيجاد مطمرين أو ثلاثة. هذه المسؤولية تجعلنا نفكر في جدوى خيار الترحيل. فهذا الترحيل صعب ومكلف حتماً، وقد اتخذته الحكومة، ولكن علينا أن نعالج ما قبل الترحيل، أي أن تتولى الدولة والبلديات والمجتمع الأهلي موضوع تخفيف حجم النفايات من المصدر والتدوير والتسبيخ حتى نصل بالكمية إلى ما دون 40 في المئة، وعندها إذا لم نجد مطمراً صحياً نكون فقط نطمر العوادم، وبذلك نكون قد حققنا جانباً من واجبنا كمواطنين وكدولة في وجه ما يراه البعض جنة أو نعيم الترحيل. فهذا الترحيل خيار اضطراري وصلت اليه الدولة، ونرجو أن يبقى محصوراً ضمن ما هو قائم حالياً على الأرض من معالجة ضرورية وآنية لا تحتمل الانتظار، ولكن نأمل أن يرافق ذلك خطة كاملة لاستنفار الأقضية والبلديات في عملية متابعة مع المجتمع المدني، فلا يختلف أحدنا عن الآخر إلا بقدر اهتمامه بوطنه».

المشنوق ولازاريني خلال تسليم الإفادات

زعيتر يُشارك في اجتماع الهيئة العربية للطيران المدني

شارك وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر، على رأس وفد من الوزارة، في اجتماع أعمال الدورة الاستثنائية الـ 22 للجمعية العامة للهيئة العربية للطيران المدني «الاكو» في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بمشاركة 19 دولة عربية.

وتمت خلال الدورة مناقشة تعديل اتفاقية الهيئة العربية للطيران المدني بما يتماشى مع الأنظمة واللوائح وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية تمهيداً لإقرارها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المقبلة في شهر شباط المقبل. وناقش المجلس مختلف القضايا التي تهم صناعة النقل الجوي في المنطقة العربية.

واتفق رؤساء سلطات الطيران على ضرورة تعديل اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للطيران المدني لمواكبة التطورات في مجال الطيران المدني.

وأعلن زعيتر «أنّ الهدف من الاجتماع هو البحث في إدخال تعديلات على اتفاقية الهيئة العربية للطيران المدني»، مشيراً إلى «أنّ المجتمعين اتفقوا على أنهم مع أي تغيير يسعى لتطوير عمل الطيران المدني، ولكن لا بدّ أن يكون تغييراً مسبباً وضرورياً، ويدخل ضمن الآليات التي نصّت عليها الاتفاقية في حال حصول أي تعديلات عليها».

وأوضح أنه «تمّ الاتفاق على آلية عمل لتنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه بشأن التعديلات المقترحة بهدف تطوير العمل العربي في مجال الطيران المدني بما يحقق أهداف الدول العربية في هذا القطاع الذي يلعب دوراً مهماً في زيادة مصادر الدخل للدول العربية وتطوير اقتصادها».

وشدّد زعيتر على «أن يكون هناك إجماع ما بين الدول العربية والأعضاء المجتمعين في حال حصول أي تعديل لما فيه مصلحة وخير الدول العربية في أي قرار كان خصوصاً على صعيد النقل الجوي».

تجدر الإشارة إلى أنه تمّ تشكيل لجان قانونية لدراسة التعديل ورفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإقراره واعتماده خلال اجتماعات دورة المجلس المقررة في شباط من العام 2016 لعرضه في الاجتماع المقبل للجمعية العامة للهيئة العربية للطيران المدني والمقرر عقدها في المملكة العربية السعودية في شهر أيار المقبل للنظر في الإقرار.

خبز مغشوش في المصيلح وإنذار لمطعم في جلّ الديب

أفادت وزارة الصحة العامة، في بيان، عن «كشف عملية غش في محلات خبز مرقوق في المصيلح، تعود لصاحبيها علي أبو ريا ومحمد خير، حيث تتم تعبئة خبز المرقوق في أكياس تابعة لأفران «شمسين»، وقام مراقبو الوزارة بإقفال المحلات المذكورة لعدم توفر أدنى الشروط الصحية المناسبة وشروط النظافة العامة.

من جهة أخرى، أنذرت وزارة الصحة مطعم «خان الورد» في جل الديب بوجوب التقيد بالمواصفات المطلوبة حرصاً على صحة المواطن والالتزام بكافة التعليمات التي تتعلق بسلامة الغذاء، تحت طائلة الإقفال، وذلك على إثر وقوع حالات تسمم فيه، حيث تمّ أخذ عينات لفحصها في المختبر كما تبين أنّ المطعم غير مستوف جزئياً للشروط الصحية المطلوبة».

من جهة أخرى، طلب وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، من وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، «الإيعاز لمن يلزم بإقفال مزرعة مواش لصاحبها فؤاد التويت الواقعة في محاذاة نهر الغدير في منطقة الشويفات، والذي لم يتقيد بالإنذار الخطي الموجه إليه بوجوب استيفاء الشروط الصحية والنظافة العامة المطلوبة منه والتعهد بوجوب إنشاء ثلاث حفر صحية حسب الأصول وعدم رمي الروث في مجرى النهر».

اعتصام للجنة المستأجرين في فرن الشباك

نفذت لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين عصر أمس اعتصاماً في فرن الشباك، بمشاركة رئيس الاتحاد الوطني للنقابات كاسترو عبدالله، المحامي أديب زخور ونائب رئيس جبهة التحرر العمالي النقابي أكرم العربي وحشد من المستأجرين، تخلله قطع لطريق فرن الاشباك في الاتنجاهين لبعض الوقت.

وتحدث عبدالله خلال الاعتصام فقال: «أتينا اليوم لنقول لأهالي فرن الشباك وعين الرمانة وكلّ المستأجرين المتضامنين من كل لبنان، أننا نرفض قانون الايجارات الأسود، ونحن نرفع الصوت بوجه الذين يطلون عبر الشاشات، ونقول إنّ أعضاء لجنة الإدارة والعدل وبعض القضاة غير عادلين ويحكمون بقانون معطل ويحاولون الاستقواء علينا أهالينا».

واعتبر أنّ «هذا القانون غير نافذ»، مؤكداً أننا «ملتزمون مع رئيس مجلس النواب نبيه بري بأنّ هذا القانون لن يطبق ونطالب بقانون عادل يرضي المالك والمستأجر».

وختم: «لن نسمح للخبراء والمحامين أن يقتربوا من منازلنا».

وطالب زخور، بدوره، الحكومة «أن تنتدب وزيرالعدل لمتابعة قانون الايجارات غير القابل للتطبيق، تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب المتعلق بتنفيذ هذا القانون من تاريخ إبطاله في المجلس الدستوري، نظراً للأحكام المتناقضة التي تصدر عن القضاء ولتأكيد الرئيس بري ووزير العدل وهيئة التشريع والاستشارات ورئيس المجلس الدستوري، عدم قابلية القانون للتطبيق خاصة بعد إعلان وزير المال بعدم قابلية تطبيقه».

أضاف: لقد سبق ورفضنا التعديلات المجتزأة التي تزيد من مأساة المستأجرين، ونحن كتجمع للمحامين أعلنا إقتراحنا للرئيس بري للبيع أو الشراء، لقاء المحافظة على حق التعويض للمستأجر».

وقال العربي: «بدأت كرة الثلج تتدحرج وأصبحت عملية التهجير حقيقية على الأرض، وها هي صرخة المستأجرين القدامى في أحياء بيروت وضواحيها تتصاعد تحت الضغط للأحكام والقوانين المرتجلة التي لم تنال منها الأحداث اللبنانية السابقة، حيث حافظت كلّ الحكومات والمجالس اللبنانية على حرية التعاقد بين المستأجر والمالك رغم التهجير القسري في الحرب اللبنانية».

أضاف: «حرصت الدولة على المحافظة على حق السكن ما قبل الحرب، لكي لا يتم فرز وتهجير أبناء بيروت الفقراء وأصحاب الحد الأدنى وترك منازلهم وإبتعادهم عن مراكز عملهم، في ظل ظروف اقتصادية صعبة قاسى فيه الشعب اللبناني كلّ أنواع القهر».

التقرير السنوي لاتحاد المصارف العربية: أداء جيد حتى الفصل الثالث من 2015

أكد الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح أنّ «القطاع المصرفي العربي حقق أداء جيداً حتى الفصل الثالث من العام 2015 بحسب البيانات الصادرة عن المصارف العربية والبنوك المركزية العربية»، متوقعاً «أن يستمر هذا الأداء الجيد حتى نهاية العام المذكور».

وأوضح في بيان للاتحاد أنّ «تقديرات اتحاد المصارف العربية تشير إلى أنّ متوسط نسبة نمو موجودات القطاع المصرفي العربي قد بلغت حتى نهاية شهر أيلول من العام الحالي حوالي 7 في المئة، لتتخطى الموجودات المجمعة عتبة 3.3 تريليون دولار. وبذلك، سوف تساوي موجودات القطاع المصرفي العربي حوالي 135 في المئة من حجم الاقتصاد العربي (أي الناتج المحلي الإجمالي). كما فاقت الودائع المجمعة للقطاع المصرفي العربي مبلغ 2.1 تريليون دولار (أي ما نسبته حوالي 85 في المئة من حجم الاقتصاد العربي)، وقروضه 1.7 تريليون (حوالي 67 في المئة من حجم الاقتصاد العربي). مع الإشارة إلى أنّ الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العربي قد بلغت بنهاية العام 2014 حوالي 3.05 تريليون دولار أميركي».

وجاء في البيان: «يدير قطاعان مصرفيان عربيان حالياً موجودات تزيد عن نصف تريليون دولار (وهما الامارات والسعودية)، يضاف إليهما ثلاث قطاعات تدير موجودات تزيد عن ربع تريليون دولار (وهي مصر، قطر، والعراق).

وقد حققت معظم القطاعات المصرفية العربية نسب نمو جيدة في الموجودات خلال الفصول الثلاثة الأولى من العام الحالي. فعلى سبيل المثال زادت أصول القطاع المصرفي الإماراتي (مقيمة بالدولار الأميركي) بنسبة 5.1 في المئة، والسعودي بنسبة 4.3 في المئة، والعُماني بنسبة 12.6 في المئة، والقطري بنسبة 6.3 في المئة، والمصري بنسبة 11.6 في المئة، والأردني بنسبة 5.5 في المئة. كذلك يسري الأمر نفسه بالنسبة للقطاعات التي تتوفر لها بيانات رسمية للنصف الأول من العام 2015 فقط، كالقطاع المصرفي السوداني الذي زادت موجوداته بنسبة 6.3 في المئة. مع الاشارة إلى تحقيق عدد آخر من القطاعات المصارف العربية زيادة في مجموع موجوداتها بالعملة الوطنية، إلا أنّ التراجع في أسعار الصرف خلال العام 2015 قد إدى إلى انخفاض في قيمة الموجودات بالدولار الأميركي.

وحققت المصارف العربية المزيد من التطور على الصعيد العالمي خلال العام 2015، حيث أُدرج 83 مصرفا عربيا في قائمة أكبر 1000 مصرف في العالم بحسب الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1 capital). وقد بلغت الميزانية المجمعة لهذه المصارف حوالي 2.24 ترليون دولار ومجموع الشريحة الأولى لرأس المال حوالي 248.2 مليار دولار. وقد تضمنت القائمة 19 مصرفاً إماراتياً، 12 مصرفاً سعودياً، 9 مصارف في كلّ من قطر ولبنان والبحرين، 8 مصارف كويتية، 5 مصارف في كل من مصر وسلطنة عمان، 4 مصارف مغربية، مصرفين في الأردن، ومصرفا واحدا في ليبيا. (المصدر مجلة The Banker الصادرة في شهر تموز 2015) كما أظهرت البيانات التي نشرتها المجلة في عددها الصادر في شهر أيلول 2015، والمتضمنة لائحة بـ «250 مصرفاً الأكثر سلامة حول العالم» (Top 250 Bank Safety Ranking)Ranking بنهاية العام 2014، دخول 20 مصرفاً عربياً اللائحة المذكورة. وقد سجلت المملكة العربية السعودية أكبر عدد من المصارف العربية التي دخلت ضمن اللائحة (8 مصارف)، تلتها الإمارات العربية المتحدة (7 مصارف)، فالكويت (مصرفين)، ومصرف واحد في كلّ من البحرين وقطر والأردن».

أضاف: «من جهه أخرى، لم يمثل التراجع الكبير في أسعار النفط أية مشكلة نظامية(systematic) بالنسبة إلى مصارف الخليج، بدليل استمرارها في تحقيق نسب نمو إيجابية كما هو وارد أعلاه. وأحد الأسباب الرئيسية لهذا الأمر هو استمرار حكومات تلك الدول بضخّ السيولة في الأسواق معتمدة في ذلك على الاحتياطات المالية الضخمة التي راكمتها خلال السنوات الماضية، والاستمرار في تمويل المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية، وإستمرت هذه الأموال تشكل مصدراً أساسياً لسيولة للقطاع الخاص، وبالتالي استمرار حركة الإيداع في المصارف. إلا أننا لاحظنا انخفاضاً في نسب نمو الودائع لمعظم القطاعات المصرفية العربية. فعلى سبيل المثال زادت ودائع المصارف الاماراتية بنسبة 1.1 في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2015، مقابل نسبة 11.1 في المئة خلال العام 2014 بأكمله. كذلك الأمر بالنسبة لمصارف السعودية: 4.9 في المئة مقابل 12.4 في المئة، وقطر: 5.9 في المئة مقابل 9.6 في المئة، وسلطنة عمان: 5 في المئة مقابل 13.9 في المئة. أما في الكويت فقد استقرت موجودات القطاع المصرفي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2015 مقابل انخفاض بنسبة 0.3 في المئة خلال العام 2014، وفي البحرين تم تسجيل زيادة 1 في المئة مقابل انخفاض بنسبة 1.1 في المئة. نشير كذلك إلى انخفاض نسب نمو الودائع في عدد من القطاعات المصرفية العربية الأخرى، كلبنان: بلغت الزيادة 3.2 في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى من 2015 مقابل 6.1 في المئة خلال عام 2014، والأردن: 5.3 في المئة مقابل 9.5في المئة، ومصر 8.2في المئة مقابل 15.3في المئة. في مقابل الانخفاض في نسب نمو الودائع، شهدت بعض القطاعات المصرفية العربية توسعا في الاقراض خلال عام 2015. فعلى سبيل المثال، زادت قروض المصارف الاماراتية بنسبة 17.5في المئة خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام 2015 مقابل 11 في المئة خلال عام 2014 بأكمله، والمصارف الكويتية: 2.3 في المئة مقابل 1 في المئة، والبحرينية: زيادة بنسبة 6.7في المئة مقابل انخفاض بنسبة 0.3 في المئة، والمصرية: 12 في المئة مقابل 11.1 في المئة. في المقابل تراجع نسبة الزيادة في الائتمان المقدم من المصارف السعودية: 6.7في المئة مقابل 11.3 في المئة، والعمانية: 7.5في المئة مقابل 11.3 في المئة، والقطرية: 8.1 في المئة مقابل 10 في المئة، واللبنانية: 1.8 في المئة مقابل 4.5 في المئة، والجزائرية: انخفاض بنسبة 4.8 في المئة خلال النصف الأول من عام 2015 مقابل زيادة بنسبة 10.2 في المئة عام 2014.

أما بالنسبة لتوقعات عام 2016، فإننا نرى أنّ التراجع المتوقع في النمو الاقتصادي للمنطقة العربية بشكل عام، ودول الخليج بشكل خاص (والتي تمثل إيراداتها النفطية أهم مصدر للسيولة في أسواقها)، سوف يؤدي على المدى المتوسط إلى آثار سلبية على آداء المصارف العربية. إذ أنّ تراجع الأوضاع الاقتصادية ونسب النمو وانخفاض فوائض الحكومات بسبب استمرار أسعار النفط المنخفضة (والتي تدنت عن 40 دولار للبرميل خلال النصف الثاني من شهر كانون الأول 2015) سوف يؤثر في قدرة تلك الدول على الاستمرار في ضخ السيولة في الأسواق والاستمرار في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى. وسوف يكون لانخفاض السيولة في الأسواق العربية، والخليجية بشكل خاص، آثار سلبية على المصارف. وقد تتمثل هذه الآثار السلبية في استمرار التراجع في نسب نمو الودائع والسيولة المتوفرة، وبالتالي استمرار التراجع في الائتمان المقدم إلى الاقتصاد. ولا بد من الاشارة هنا إلى أن بعض التحليلات تشير إلى أنّ بعض المصارف المركزية الخليجية قد تعمد إلى ضخ سيولة بشكل مباشر للمصارف لتعويض التراجع في السيولة المتأتية من الأسواق».

وختم البيان: «عامل آخر قد يفاقم الأوضاع بالنسبة للمصارف الخليجية هو ارتفاع مخاطر الائتمان بسبب انكماش السيولة في الأسواق، ما قد يؤثر سلباً على ربحية تلك المصارف. مع التأكيد في هذا المجال أنّ القواعد الرأسمالية للمصارف المصارف الخليجية سوف تحافظ على متانتها، ولن تتأثر بالأوضاع الاقتصادية. مع الاشارة إلى أنّ مجمل رأسمال تلك المصارف قد بلغ بنهاية الفصل الثالث من العام 2015 حوالي 265 مليار دولار.

أما بالنسبة لمصارف الدول العربية الأخرى، وبخاصة في كل من لبنان والأردن ومصر والمغرب وفلسطين والسودان، فنتوقع عدم مواجهتها لمخاطر جدية خلال العام 2016، وذلك بسبب تأقلمها مع الأوضاع السياسية المضطربة، واعتمادها استراتيجيات محافظة، وتنويع محافظها الائتمانية، هذا بالإضافة إلى الجهود الرقابية الكبيرة لتعزيز الاستقرار، ومنها على سبيل المثال الاجراءات المتعددة التي إعتمدها البنك المركزي المصري لوقف التلاعب بسعر صرف الجنيه ومكافحة السوق السوداء وزيادة احتياطات النقد الأجنبي. وعلى الرغم من انكشاف بعضها على الديون السيادية بشكل كبير (كحالة لبنان مثلاً)، فلن يؤثر هذا الأمر على وضعيتها على المدى القصير والمتوسط بالحد الأدنى، بسبب الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي النسبي الذي تتمتع به حالياً».

لقاء بين نقابة الصناعات الغذائية وفادي الجميل: لوضع ورقة عمل شاملة لتطوير القطاع

الجميّل مستقبلاً المجلس الجديد لإدارة نقابة الصناعات الغذائية

التقى رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل، في إطار متابعته لأوضاع الصناعة الوطنية والتحديات التي تواجهها، ولا سيما على مستوى المناطق والقطاعات، مجلس الإدارة الجديد لنقابة أصحاب الصناعات الغذائية برئاسة أحمد حطيط، في مقر الجمعية، في حضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة، وتمّ البحث في أوضاع القطاع والتعاون المشترك.

وهنأ الجميل مجلس الإدارة الجديد للنقابة بانتخابه، متمنياً للرئيس والأعضاء التوفيق في عملهم. ثم اطلع من حطيط والأعضاء على وضع نقابة الصناعات الغذائية وواقع القطاع والتحديات التي تواجهه، وتمنى على النقابة «إعداد رؤية لقطاع الصناعات الغذائية للسنوات الخمس المقبلة، وخطة لزيادة صادرات الصناعات الغذائية خلال السنوات الثلاث المقبلة»، مشدّداً على «إنجازهما في أقرب وقت لمواكبة هذا القطاع الحيوي بعدما حقق نمواً مطرداً خلال السنوات الماضية، وأصبح في طليعة القطاعات المصدرة حتى إلى البلدان الأكثر تطلباً». وأكد أنه «قطاع يتميز بالجودة العالية والمواصفات العالمية والنكهة اللبنانية الأصيلة».

وحضّ الجميل الصناعيين على «ولوج أسواق جديدة وتعزيز الصادرات إلى البلدان الأفريقية، الولايات المتحدة الاميركية، كندا، أميركا اللاتينية، العراق، إيران، الصين، روسيا، إنكلترا، والسعي للحصول على شهادة BRC البريطانية (مواصفة اتحاد تجار التجزئة البريطانيين)».

ودعا أهل القطاع الواحد إلى أن «يجتمعوا ويعدوا ورقة موحدة بالتحديات والصعوبات التي تواجههم، بالإضافة إلى قدرات القطاع وإمكاناته، فنتمكن من اتخاذ الخطوات والإجراءات المناسبة».

وأشاد بحصول نحو 50 مصنعاً غذائياً على شهادة «أيزو» لجودة الغذاء وسلامته، لافتاً إلى أنّ هذه الشهادة ستعطي ميزة إضافية للمنتج اللبناني وتزيد قدرته التنافسية في الأسواق الخارجية.

وشكر حطيط، من جهته، الجميل على استقباله مجلس إدارة نقابة الصناعات الغذائية في أول زيارة له للجمعية بعد انتخابه. كما شكره على الاهتمام الذي تبديه الجمعية بتنمية القطاعات، ولا سيما منها الصناعات الغذائية. ورحب بدعم الجمعية وتشجيعها لدخول القطاع إلى أسواق جديدة وتنمية صادراته. وأكد أنّ «القطاع يحرص على تطبيق معايير سلامة الغذاء والجودة».

وطلب حطيط من الجمعية المساعدة في بناء قدرات النقابة وتطويرها، وإنشاء مركز احتضان للنقابات، وتقديم الدعم لإجراء البحوث وتطوير عمل النقابة. إلا أنه شكا ضعف الموارد البشرية في النقابة، فوعد الجميل بوضع قدرات الجمعية بمواردها البشرية في تصرف النقابة.

وفي الختام، اتفق الجانبان على عقد اجتماع ثان بعد انتهاء النقابة من إعداد الخطة التي طلبها الجميل، لمناقشتها ووضع ورقة عمل شاملة تضم رؤية لتطوير قطاع الصناعات الغذائية وبرنامجاً تنفيذياً لمتابعة سير العمل.

شركة الخدمات العقارية ش.م.ل.

الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١

الموجودات	سنة ٢٠١٤/ ل.ل.
الموجودات الثابتة (بعد الإستهلاك)	٦،٢١٥،٤٤٤،٤٤٤
الموجودات المتداولة	٣٥،٢٧٥،٥٠٠
النقد لدى البنوك	٥٣٠،١١٢،٩١٧
مجموع الموجودات	٦،٧٨٠،٨٣٢،٨٦١

المطلوبات	سنة ٢٠١٤/ ل.ل.
رأس المال	٢٤٠،٠٠٠،٠٠٠
الإحتياطيات	١٢٠،٠٠٠،٠٠٠
النتائج المدورة	٤،٩٩٨،٣٦٤،٩٦٧
حسابات المساهمين الدائنة/تمويل	١٤٨،٨٣٥،٠١٣
المطلوبات المتداولة	١،٢٧٣،٦٣٢،٨٨١
مجموع المطلوبات	٦،٧٨٠،٨٣٢،٨٦١

مجلس الادارة:

الرئيس : معالي الأستاذ نعمه طعمه

الاعضاء : الشيخ فيصل أدهم

شركة التنمية العقارية ش.م.م.

مفوض المراقبة الاساسي : ضاهر وشركاه للتدقيق/JPA

مفوض المراقبة الاضافي : الأستاذ شربل أنطانيوس طوق

شركة فيليتكس ش.م.ل.

الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2014

الموجودات	سنة 2014 /ل.ل.
الأصول الثابتة غير المادية	103,000,000.00
الأصول الثابتة المادية	7,107,825,854.00
الأصول الثابتة المالية	10,005,000.00
فروقات إعادة التقييم	7,306,762,504.00
المخزون	5,708,551,523.00
ذمم الإستثمار المدينة	1,339,101,421.83
الحسابات المالية	60,357,092.98
حسابات التسوية المدينة	113,356,132.00
مجموع الموجودات	21,748,959,527.81

المطلوبات	سنة 2014 /ل.ل.
رأس المال	3,600,000,000.00
فروقات إعادة التقييم	7,306,762,504.00
الإحتياطي القانوني	26,855,192.00
احتياطات أخرى	271,001,115,00
الخسائر السابقة المدورة	(3,884,162,697.00)
نتيجة الدورة-أرباح	179,568,022.22
مؤونات تعويض نهاية الخدمة	478,539,251.00
قروض طويلة ومتوسطة الامد	7,200,000,000.00
المصارف حسابات دائنة	3,792,491,635.51
حسابات المساهمين الدائنة	1,153,863,435.00
ذمم الإستثمار الدائنة	1,624,041,070.08
مجموع المطلوبات	21,748,959,527.81

رئيس ومدير عام : جورج مخباط

نائب الرئيس : ميشال مخباط

المحامي : أنطوان قزح

مفوض المراقبة الاساسي : دانيال أنطوان القاعي

مفوض المراقبة الاضافي : رمزي عويس

شركة المباني لبنان ش.م.م.

الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١

الموجودات	سنة ٢٠١٤/ ل.ل.
الموجودات الثابتة (بعد الإستهلاك)	٨٣،٧٦١،١٤٠
حسابات الشركاء المدينة	٢،٧٠٢،٥٩٩،٥٦٣
الموجودات المتداولة	١،٩٤٢،٨٣٤،٨٧٨
النقد في الصندوق ولدى البنوك	١٠٣،٥٣٤،٩٣٧
مجموع الموجودات	٤،٨٣٢،٧٣٠،٥١٨

المطلوبات	سنة ٢٠١٤/ ل.ل.
رأس المال	١٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
الإحتياطي القانوني	٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
النتائج المدورة	(٩،٢٢٤،١١٠،٣٢٣)
إحتياطي تعويض نهاية الخدمة	٢٣،٩٤٧،٤٥٩
المطلوبات المتداولة	٣٢،٨٩٣،٣٨٢
مجموع المطلوبات	٤،٨٣٢،٧٣٠،٥١٨

المدير المفوض : معالي الأستاذ نعمه يوسف طعمه

مفوض المراقبة : ضاهر وشركاه للتدقيق/JPA

«سوكلين»: نتعرّض لتضليل إعلامي ولا دور لنا في تصدير النفايات

أعلنت شركة «سوكلين»، في بيان، أنها «تتعرض ومنذ أواسط شهر تشرين الثاني 2015 لاتهامات بالفساد والتدخل في شؤون الحكومة اللبنانية وذلك من قبل وسائل إعلامية عدة وبعض المواطنين، بالإضافة الى ذلك يجري باستمرار تزويد الرأي العام اللبناني بمعلومات خاطئة عن الأسعار التي تتقاضاها سوكلين لقاء إدارتها للنفايات في بيروت وبعض مناطق جبل لبنان.

وأكدت «سوكلين» أنها تعاونت وبشكل كامل مع السلطات اللبنانية المختصة، لافتة إلى أن أسعار الجمع والمعالجة والتخلص من النفايات «ليست وبأي شكل من الأشكال الأغلى عالمياً».

وشدّدت الشركة على «أنّ عمليات سوكلين وسوكومي تخضع دوما وباستمرار إلى مراقبة الشركات الاستشارية المتعاقدة مع مجلس الإنماء والإعمار ولمراقبة شركة تدقيق دولية مستقلة عينت خصيصا من قبل الحكومة اللبنانية. ويقوم المراقبون المنتدبون من قبل هذه الشركات بمراقبة كلّ مراحل العمل أن على الطرق أو في داخل معامل المعالجة ومواقع التخلص من النفايات».

وأضاف البيان: «في ما يتعلق بالمزايدات والتضليل الإعلامي الفادح حيال أي علاقة أو دور لسوكلين في عملية تصدير النفايات، يهمنا أن نعلم الرأي العام اللبناني أنه وحتى تاريخ صدور هذا البيان في 28 – 12 – 2015، لم نتلق أي طلب أو إشعار رسمي في هذا الصدد من قبل الحكومة اللبنانية كما أنه ليس لدينا أي دور أو رأي في القرارات التي اتخذت».

وختم: «نرفض أن نتحمل حاضراً ومستقبلاً مسؤولية أمور تقع خارج النطاق المباشر لصلاحياتنا، ومرة أخرى نود أن نوضح للرأي العام اللبناني أننا التزمنا كلياً وحرفياً ودون اي تمييز بكل تفاصيل وبنود عقودنا الموقعة مع الحكومات اللبنانية».